

بيان صحفي

نيويورك: مشاركة الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حدث دولي في مقر الأمم المتحدة عن قضية المحاسبة في سوريا

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

السبت 13 تشرين الأول 2018

نيويورك 27/ أيلول/ 2018: شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقرّ الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بإلقاء كلمة عن المحاسبة ضمن فعالية حملت عنوان: ”من أجل تحقيق العدالة في سوريا“، وقد ترأّس الجلسة سعادة الشيخ ”محمد بن عبد الرحمن آل ثاني“ وزير خارجية قطر، وسعادة السيدة ”أوريلا فريك“ وزيرة خارجية ليشتنشتاين، وبمشاركة المفوضة السّامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ”ميشيل باشليت“، ورئيسة آلية التّحقيق الدولية المستقلة السيدة ”كاثرين ماركبي - أوهيل“.

وقد حضر الاجتماع عدد كبير من وزراء الخارجية وسفراء دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وبشكل أساسي الدول الداعمة لآلية التّحقيق الدولية ومسار المحاسبة في سوريا.

أكّد وزير خارجية قطر على دعم بلاده المستدام لآلية التّحقيق الدولية المستقلة، ذلك في ظلّ فشل مجلس الأمن عن تحقيق أية مساءلة للمجرمين في سوريا، وشدّد على ضرورة تعاون الآلية مع منظمات المجتمع المدني المحلية في سوريا، ثم تحدّثت وزيرة خارجية ليشتنشتاين عن تأسيس الآلية الدولية وعن ضرورة دعم الدول لها وتزويدها ومشاركتها بالبيانات، وأكّدت أن الآلية قد مهّدت الطريق أمام محاسبة المجرمين في سوريا، وخاصّة أنّ النظام السوري قد بدأ بإصدار شهادات الوفاة التي استوجبت تدخلاً فورياً من عدة دول في العالم، ثم تحدّثت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حجم الانتهاكات الفظيعة التي تعرّض لها الشعب السوري بما فيها استخدام النظام السوري وتنظيم داعش للأسلحة الكيميائية، وعن عدم قيام أي طرف من الأطراف المتورطة في النزاع بمحاسبة أي شخص متورط في الانتهاكات، ثم تحدّثت رئيسة آلية التّحقيق الدولية المستقلة عن الصعوبات والإنجازات التي حققتها الآلية منذ تأسيسها وعن التقرير الأخير الذي تمّ تقديمه في آب إلى الجمعية العامة، ومن أهمها إنجاز برامج معقّدة تُمكن الآلية من تخزين كميات كبيرة من الصور والفيديوهات والمواد بأمان وسلامة، وتحقق تقدماً كبيراً في مجال تسريع جمع المعلومات من منظمات دولية ومحلية ودول، وعن الاتفاق الذي تم مع لجنة التّحقيق الدولية المستقلة؛ ما يُمكنها من الحصول على معلومات وبيانات من اللجنة، كما يمكن للآلية وفقاً للإمكانات والمعلومات التي لديها أن تُساهم في دعم قضايا يتم التعامل معها في دول أوروبية تحمل محاكمها صفة الولاية القضائية العالمية، وقد بدأت الآلية بتحضير قضاياها الخاصة ومنها قضيتان سوف يتم الإعلان عنهما قبل نهاية العام، كما



قامت الآلية بتوقيع اتفاقية مع منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية؛ ما سوف يُمكنها من استخدام المواد التي لديها أيضاً، وعن التَّعامل مع منظمات المجتمع المدني السوري، وعن التَّحديات أشارت رئيسة الآلية إلى الحاجة إلى توظيف 40 شخص نهاية العام من بينهم متحدثون باللغة العربية، وأتمت حديثها بتحديات التمويل حيث لا يزال هناك عجز في ميزانية عام 2019، وطالبت أن تزيد الدول دعمها المادي ومشاركة المعلومات التي تمتلكها عن الانتهاكات والضحايا.

وتحدّث السيد "فضل عبد الغني" مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كلمته عن أن مسار المحاسبة لا يمكن إيقافه بسيطرة النظام السوري وحلفائه على الأراضي السورية، فقد تورط النظام السوري في آلاف الجرائم ضدَّ الإنسانية، ونظراً لدعم حلفائه له فقد اعتبروا شركاءه في هذه الجرائم؛ الأمر الذي دفعهم لاحقاً للتدخل العسكري طمعاً في تحقيق نصر حاسم لإنهاء مسار المحاسبة، وأشار إلى حجم البيانات الواسعة التي وثَّقتها وجمعها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل يومي على مدى سبعة أعوام، وعرض نماذج منها، وفي هذا السياق، أكَّده عبد الغني على أنَّ المحاسبة ليست أمراً اختيارياً، بل هي أمر حتمي بالنسبة للمجتمع السوري واستقراره، وهي العمود الفقري في التَّحول الديمقراطي، وشدد على أنَّ القانون الدولي يمنع أن يُقدم أحد عفوياً عن مرتكبي الجرائم الفظيعة كالجرائم ضدَّ الإنسانية والإبادة وجرائم الحرب، كما أنَّ إفلات المجرمين من العقاب، سوف يُساهم في إشعال النزاع السوري إلى ما لا نهاية، وقد يؤدي إلى انحياز قسم منه إلى التنظيمات المتطرفة، التي تعتاش على فقدان العدالة والمحاسبة. لا سيما أنَّ النظام السوري قد تمكَّن حتى الآن من الإفلات من العقاب عدة مرات عبر حماية روسيا له عندما استخدمت حق النقض الفيتو في مجلس الأمن لتمنع تحويل الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبحسب عبد الغني فإنَّ إنشاء آلية التحقيق الدولية جاء ليُعيد إلى السوريين بريقَ أمل في خطوات على مسار المحاسبة، ما جعل النظام السوري وحلفائه لا يألونَ أيَّ جهد أو إمكانية لتقويض عمل الآلية ولإنهاء مسار المحاسبة.

أوصى عبد الغني الدول الداعمة للآلية ولمسار العدالة في سوريا بالانتقال خطوة إضافية إلى الأمام وإنشاء محكمة دولية خاصة بسوريا عبر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أوصى الدول، التي تتمتع بولاية قضائية عالمية أن تُساهم بشكل أكبر في دعم رفع قضايا بشكل أوسع، وذكر أنَّ فرض عقوبات اقتصادية على الدول الداعمة للنظام السوري وبشكل خاص شركات تصنيع الأسلحة هو شكل فاعل أيضاً من أشكال المحاسبة. كما طالب الدول الحليفة للنظام السوري بالتخلي عن حمايته لأنه فاقد للشرعية ولا يمكن تأهيله. وذكر أخيراً أنَّ البديل الوحيد هو المحاسبة والعدالة، والاستقرار عبر المساهمة الجديدة في إنشاء نظام سياسي تعددي منتخب بشكل ديمقراطي، وهذا وحده ما يضمن المصالح والأمن والسلام.



snhr info@sn4hr.org

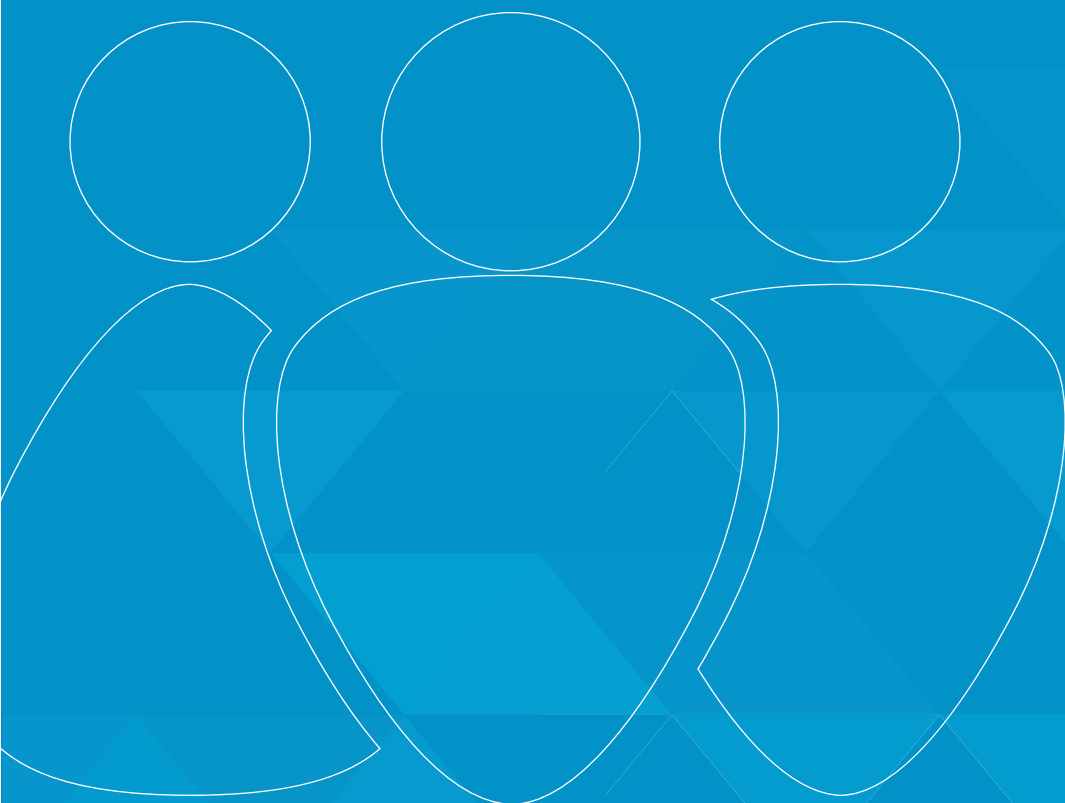
www.sn4hr.org

2

ثم فُتح المجال للدول الحاضرة أن تتحدّث وقد أكَدّت جميع الكلمات على دعم مسار المحاسبة في سوريا، كما أنّ بعض سفراء الدول أعلن عن مبالغ مالية لدعم آلية التحقيق الدولية، وللاستماع للجلسة كاملة يمكنكم زيارة الرابط.

كما يمكنكم الحصول على كلمة مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان مكتوبة عبر الرابط.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

